



المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي



قضايا التربية والتكوين

أمام البرلمان

الدورة الربيعية 2008

السنة التشريعية الأولى 2007 - 2008

الولاية التشريعية الثامنة 2007 - 2012



« يتعين إعطاء دفعة قوية، لبعض القطاعات، قصد الرفع من وتيرة إنجازها. وفي صدارتها، كسب الرهان الحيوي، للإصلاح العميق للتربية والتكوين، الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة. وإننا لندعو الحكومة المقبلة لأن تسارع إلى بلورة مخطط استعجالي، لتعزيز ما تم تحقيقه، وتدارك ما فات، من خلال التفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق، واعتماد الحلول الشجاعة والناجعة للمعضلات الحقيقية لهذا القطاع الحيوي، وذلك بتشاور وتنسيق مع المؤسسة الدستورية التمثيلية، للمجلس الأعلى للتعليم » .

من خطاب صاحب الجلالة محمد السادس

في افتتاح السنة التشريعية 2007-2008

(12 أكتوبر 2007)

أنشطة اللجان البرلمانية

"السياسة التعليمية على ضوء التقارير الدولية"
موضوع اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية
بمجلس النواب

جلسات : 17 يونيو 04 و 24 يوليوز 2008

مجمل مداخلات الفرق النيابية

الجلسة الأولى

الثلاثاء 17 يونيو 2008

ركزت مداخلات الفرق النيابية على وضعية المنظومة التعليمية، بحيث اعتبرت أن التقرير الدولي عكس بشكل واضح الاختلالات والمعوقات التي يواجهها هذا القطاع. وأجمعت الفرق المتدخلة خلال الاجتماع على تدني مستوى التعليم، حيث لم تستطع كل الإصلاحات التي انطلقت منذ سنة 2001 تخطي هذه الوضعية التي استغرقت مدة طويلة من الزمن، مما يؤكد أن الدولة لم تفلح في إصلاح المنظومة التعليمية ولم تستطع حتى الآن وضع استراتيجية للخروج من هذا المأزق الحرج للمنظومة.

فإذا كان التقرير الدولي قد حدد مكان من ضعف المنظومة التعليمية وتم الوقوف على عدة نقائص ومعوقات حالت دون التفعيل الأمثل للميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإننا مازلنا، حسب المتدخلين، نبحث عن السبل الكفيلة لتجاوز هذه النقائص والمعوقات. وأضافت الفرق النيابية أن الخلل في تطبيق بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين يرجع بالأساس إلى عدم توفير الإمكانيات البشرية والمالية اللازمة للإصلاح، مما أدى إلى تعميق وتجذر الاختلالات وانعكاسها سلبا على مستوى المردودية والجودة. فالهدر المدرسي ما زال يقلص من أعداد المتدربين، وظاهرة الاكتظاظ ما زالت متفشية داخل الحجرات المدرسية. كما أن التعليم الأولي يعاني من عدم التفعيل الأمثل، والتعليم الخصوصي لم يرق إلى المستوى المأمول.

وعلى مستوى الموارد البشرية، ناشدت الفرق النيابية بضرورة مواصلة الاهتمام بهذا العنصر الحيوي في المنظومة، بحيث لا يمكن لأي إصلاح تعليمي أن يحظى بالنجاح في أجواء الإضرابات والاقتطاعات من الأجور، بل يتحتم تحفيز وتأهيل وتكوين الموارد البشرية لكي تنخرط بشكل فعال وإيجابي في البرنامج الاستعجالي وفي كافة الأوراش الإصلاحية.

على مستوى التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، دعت كلمات المتدخلين إلى ضرورة ملاءمة كفايات ومهارات المتخرجين من الطلبة مع حاجيات سوق الشغل تباديا لارتفاع معدلات البطالة، ملحة على الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي وجعله إحدى أولويات البرنامج الاستعجالي.

ففي مجال البحث العلمي، اتفق جميع المتدخلين على أن الخلل يكمن في عدم رصد ميزانية كافية لدعم هذا القطاع الحيوي لاقتصاد بلادنا وعدم الاستغلال الأمثل للبنية التحتية وللتجهيزات المتوفرة.

ولضمان نجاح البرنامج الاستعجالي وترجمة مشاريعه على أرض الواقع، شدد المتدخلون على أهمية تعبئة الجماعات المحلية والتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية.

وطالبت الفرق البرلمانية، في الأخير، من السيد الوزير العمل على اعتماد تقليد سنوي يروم تخصيص موعد بالبرلمان لتقييم وضعية المنظومة التربوية واستشراف آفاقها المستقبلية.

مقترحات وتدابير للنهوض بالمنظومة التربوية من خلال المناقشة العامة

الجلسة الأولى

الثلاثاء 17 يونيو 2008

يمكن إجمال أهم الاقتراحات الواردة في المناقشة العامة المختصرة حول المحاور التي

تضمنها عرض السيد الوزير فيما يلي :

- ضرورة الحفاظ على المرجعية الإسلامية والهوية الوطنية في الإصلاح،
- توفير الميزانية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستعجالي،
- تسريع اللامركزية،
- ضمان المساواة بين جميع الجهات،
- الاهتمام بالوسط الحضري وبهوامش المدن في البرنامج الاستعجالي،
- الملاءمة بين جودة التعليم وسوق الشغل،
- تعميم المدرسة الجماعية على كل الجهات،
- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي والزيادة في رياض الأطفال،
- معالجة إشكالية تعددية الكتاب المدرسي خاصة في الابتدائي،
- معالجة إشكالية لغة التدريس،
- تفعيل مشروع (Génie)،
- تفعيل دور مجالس التدبير،
- تفعيل دور جمعيات آباء وأولياء التلاميذ،
- الأخذ بعين الاعتبار تقارير المجالس التعليمية،
- إشراك القطاع الخاص في تنفيذ البرنامج الاستعجالي،
- التنسيق مع باقي القطاعات الحكومية،
- توفير وتأهيل الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج،
- اتخاذ التدابير اللازمة في حق الموظفين الأشباح،
- تفعيل الاتفاقات المبرمة ما بين الوزارة والنقابات التعليمية في إطار الحوار الاجتماعي،
- تعميم المؤسسات والأحياء الجامعية على المناطق النائية،
- الاهتمام بالبحث العلمي ومسألة التمويل.

الجلسة الثانية

الجمعة 04 يوليوز 2008

لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب

الموضوع : مواصلة مناقشة البرنامج الاستعجالي

التاريخ : الجمعة 4 يوليوز 2008

الساعة : انطلقت الأشغال في الساعة 10 و25 د صباحا وانتهت في الساعة 1 و25 د زوالا

المدة : 3 ساعات

الحاضرون :

- السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
- السيد رئيس لجنة القطاعات الاجتماعية
- السيدات والسادة رؤساء أعضاء اللجنة
- السيدة الكاتبة العامة لقطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
- السيد الكاتب العام لقطاع التعليم المدرسي
- مسؤولو وأطر الوزارة

الاقتراحات	التساؤلات	القضايا المطروحة
<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة فتح نقاش وطني حول الإصلاح عبر وسائل الإعلام بهدف الإشراف والرفع من وتيرة التعبئة - التحسيس بأهمية وأبعاد البرنامج الاستعجالي - أن يحظى الإصلاح بالأولوية في الوعي المجتمعي برمته 	<ul style="list-style-type: none"> - ما موقع برامج الأحزاب السياسية في البرنامج الاستعجالي؟ - هل الأمر يتعلق ببرنامج استعجالي أم بميثاق وطني جديد للتربية والتكوين؟ - ما هي الضمانات السياسية لتنفيذ المخطط الاستعجالي؟ - هل البرنامج الاستعجالي 2009-2012 قادر على تجاوز اختلالات المنظومة؟ - مآل الوكالة الوطنية للتقويم؟ 	<p>1 . قراءة في إصلاحات المنظومة التربوية</p> <ul style="list-style-type: none"> - غياب البعد المؤسسي لإصلاح المنظومة - عدم توفر إرادة سياسية قوية لإنجاح الإصلاح - الدور الباهت للقاءات التفسيرية لتقرير المجلس الأعلى للتعليم - تراجع دور المدرسة العمومية في إنتاج النخب والكفاءات - التأكيد على أهمية المخطط الاستعجالي واعتباره خارطة طريق - التأكيد على البعد الجهوي والمحلي للإصلاح - من أسباب تعثر الإصلاح : <ul style="list-style-type: none"> ▪ التدبير الفوقي، الإرث التاريخي، القطيعة بين الأزمنة الحكومية ▪ عدم ربط التعليم بمخططات التنمية ▪ النظرة العدمية في التعامل مع المؤسسات الديمقراطية
<ul style="list-style-type: none"> - تسهيل مساطر الصرف في تنفيذ ميزانية البرنامج الاستعجالي - تنوع مصادر التمويل - إعادة الاعتبار لمهنة التدريس عبر تحفيز العاملين بالقطاع وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية 	<ul style="list-style-type: none"> - هل الوزارة قادرة في الوضع الراهن على توفير 32 مليار درهم إضافية لتنفيذ البرنامج الاستعجالي؟ 	<p>2 . الموارد المالية والبشرية لتنفيذ البرنامج الاستعجالي :</p> <p>أ : الموارد المالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - من أسباب تعثر الإصلاحات السابقة للمنظومة عدم توفر الموارد المالية الكافية - كيفية تدبير مساطر صرف الميزانية المرصودة للمخطط الاستعجالي - الدور الباهت للقطاع الخاص في دعم الإصلاح <p>ب : الموارد البشرية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تراجع القيمة الاعتبارية والرمزية للمدرس - تغييب الفاعل التربوي في بلورة الرؤى الإصلاحية - ضعف انخراط المدرس في الأوراش الإصلاحية نتيجة تدني أوضاعه المادية والمعنوية، علاوة على التفكك الأسري في كثير من الحالات - غياب استراتيجية وطنية واضحة في مجال التكوين والتكوين المستمر

الاقتراحات	التساؤلات	القضايا المطروحة
<ul style="list-style-type: none"> - جعل الفاعل التربوي محور أساس في تنفيذ وأجرة المخطط الاستعجالي - اعتماد الاحتضان من لدن الشركات ورجال الأعمال كإحدى آليات الدعم الاجتماعي - اقتراح توقيع شركات مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كمدخل لتأهيل التعليم الأولي بالوسط القروي - تنظيم مناظرات شعبية مفتوحة حول التعليم بمشاركة كل مكونات المجتمع، مع إرساء إطار لتجميع الأفكار والمقترحات 	<ul style="list-style-type: none"> - ما هي الضمانات الكفيلة بتفعيل المقاربة التشاركية؟ 	<p>3 . المقاربة التشاركية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - الرهان على المدرسة الجماعية غير مضمون النتائج بدعوى ضعف ميزانية أغلب الجماعات المحلية، وكذا غياب الديمقراطية المحلية وتدني المستوى المعرفي لبعض المسؤولين على تدبير الشأن المحلي - تراجع التواصل بين الوزارة والفرقاء الاجتماعيين يشكل رسائل سلبية من شأنها التأثير على المنظومة - عدم وفاء الحكومة بمقتضيات اتفاق فاتح غشت - ضعف تعبئة المجتمع المدني للانخراط في أوراش الإصلاح - غياب رؤية واضحة في التعاقد مع كل الفاعلين والمتدخلين
<ul style="list-style-type: none"> - إعطاء الجهوية محتوى ملموسا من خلال الارتقاء بأداء الأكاديميات والجامعات وتوسيع صلاحياتها واختصاصاتها 	<ul style="list-style-type: none"> - أين وصل مشروع إلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعة؟ 	<p>4 . الحكامة واللامركزية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأكيد على الطابع الجهوي للمخطط الاستعجالي - بطء في تفويت اختصاصات موسعة للأكاديميات - ارتباك في الاختصاصات بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية التابعة لها - افتقار الأكاديميات إلى موارد بشرية مؤهلة قادرة على كسب رهان التنمية الجهوية والمحلية
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث فضاءات للتعليم الأولي بالوسط القروي والارتقاء بخدماته وتوسيع شبكته في الوسط الحضري 		<p>5. أصناف التعليم :</p> <p>✓ التعليم الأولي :</p> <ul style="list-style-type: none"> - أوضاع التعليم الأولي غير مريحة - انعدام هذا الصنف من التعليم في الوسط القروي باستثناء بعض الكليات القرآنية التي تفتقر إلى أبسط التجهيزات ✓ التعليم الخصوصي : - انعكاس الساعات الإضافية للمدرسين بالتعليم الخصوصي على المردودية بالتعليم العمومي - ضعف المراقبة التربوية والتأطير لقطاع التعليم الخصوصي ✓ التعليم الأصيل : - تراجع خريطة التعليم الأصيل وعدم مواكبة الوزارة لمدى تطبيق المذكرات المؤطرة لهذا الصنف

الاقتراحات	التساؤلات	القضايا المطروحة
		(نيابة تارودانت نموذجاً)
<ul style="list-style-type: none"> - إحداث مساعد اجتماعي لمواكبة المسار الدراسي للتلاميذ - اللجوء إلى إحداث مركبات تربوية بالوسط القروي كبديل للفرعيات - الدعم المالي للأسر المعوزة لتفادي آفة الهدر المدرسي - إيلاء الأهمية للتوجيه المدرسي ابتداء من مستوى السادس ابتدائي - تأهيل الفضاءات المدرسية والرفع من جاذبيتها - الارتقاء بأدوار الحياة المدرسية 		<p>6. الحياة المدرسية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - تفشي ظاهرة الهدر المدرسي بشكل عائقاً أمام استكمال ورش إصلاح المنظومة - الهدر المدرسي بالوسط القروي مرتبط بالإكراهات المجالية والاجتماعية - أسباب الهدر المدرسي في الوسط الحضري جد معقدة - عدم ضبط عملية التوجيه يساهم في ارتباك المسار الدراسي للتلميذ - إشكالية الأمن بفضاءات المؤسسات التعليمية ومحيطها - أسباب وتجليات العنف بالوسط المدرسي - المناهج والكتب المدرسية وعلاقتها بمنظومة القيم - يلاحظ تراجع نسبة الدعم الاجتماعي من خلال تدني خدمات الداخليات وهزالة عدد وقيمة المنح الدراسية - تردّي وضعية التجهيزات الأساسية بالفضاءات المدرسية

الجلسة الثالثة

الخميس 24 يوليوز 2008

اجتماع لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب حول البرنامج الاستعجالي

- الموضوع : مواصلة مناقشة البرنامج الاستعجالي
- التاريخ : الخميس 24 يوليوز 2008
- الساعة : انطلقت الجلسة في الساعة 10 صباحا وانتهت في الساعة الثانية والرابع زوالا
- المدة : 4 ساعات و15 دقيقة
- الحاضرون :
 - السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
 - السيد محمد بورحيم – النائب الثالث لرئيس لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب
 - السيد الكاتب العام لقطاع التعليم المدرسي
 - السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية
 - مسؤولو وأطر وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

القضايا المطروحة	تساؤلات	اقتراحات
<p>1 - البرنامج الاستعجالي / أوراش الإصلاح</p> <p>- تقديم البرنامج الاستعجالي للشركاء دون إشراكهم في صياغته</p> <p>- التقارير الدولية حول المنظومة التربوية جاءت مخيبة للآمال، وتعكس الإقرار بالتدبير السيئ للقطاع في مراحل سابقة</p> <p>- الإصلاح مشروع مجتمعي كبير ينبغي ألا يكون موضع مزايدات سياسية</p> <p>- تخوف من ارتهان مشاريع الإصلاح لأطراف غير مؤهلة</p> <p>- تعدد المتدخلين سيؤدي إلى صعوبة في المحاسبة</p> <p>- تغييب مشاريع محاربة الأمية والتربية غير النظامية في البرنامج الاستعجالي</p> <p>- صعوبة الرهان على مخطط استعجالي في مجال التعليم في غياب مخطط تنموي وطني شامل</p>	<p>- ما هي استراتيجية الوزارة في مجال التعبئة من أجل إنجاح الإصلاح؟</p> <p>- ما هي قدرة الحكومة في إنجاح التعبئة الوطنية حول المدرسة المغربية؟</p> <p>- هل استوعب التقرير كل جوانب التشخيص؟</p> <p>- أين موقع الرؤى في مشاريع الإصلاح؟</p> <p>- ما هي ضمانات إنجاح البرنامج الاستعجالي؟</p>	<p>- ينبغي أن يتصف الإصلاح بالشمولية مع ضرورة اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين من المرجعيات الأساسية للعمل والتقويم</p> <p>- ضرورة استثمار التراكم بدل اللجوء إلى وكالات مستقلة</p> <p>- الرفع من وتيرة التعبئة مع توظيف الاختلاف في الرؤى من أجل إثراء البرنامج الاستعجالي</p> <p>- تعزيز الانفتاح على المحيط وتنويع قنوات التواصل</p> <p>- ضرورة إيجاد أنظمة سنوية للقياس والتقويم</p> <p>- اقتراح إحداث محطات للتأمل والتقويم كل سنتين لقياس المؤشرات</p> <p>- العمل على ترصيد المكتسبات في مجال الإصلاح واستثمار البقع المضيئة</p> <p>- اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير الإصلاح واعتبار الفرقاء الاجتماعيين أطراف أساسية</p> <p>- اقتراح إعادة ترتيب مشاريع البرنامج الاستعجالي واعتبار المشروع 23 المتعلق بالتواصل والتعبئة أساسي وحاسم في تدبير باقي المشاريع</p> <p>- جعل المدرس عنصرا محوريا في البرنامج الاستعجالي</p>

اقتراحات	تساؤلات	القضايا المطروحة
<ul style="list-style-type: none"> - العمل على ضمان استقرار في تسمية الأسلاك التعليمية - اعتماد معطيات واقعية في معالجة الهدر المدرسي دون أن يكون على حساب الجودة - اقتراح التراجع عن المذكرة الداعية إلى إسناد المواد المتقاربة - ضرورة تعميم مواد التفتح وتفعيل الأندية التربوية - إحداث أقسام للتمييز وتعميمها على مستوى كل الثانويات - إعادة صياغة دفتر تحملات مع القطاع الخاص بشكل يضمن توفير التجهيزات والمختبرات وضبط العاملين به - ضرورة تطوير العرض التربوي الأصيل - توفير أساتذة مؤهلين وقارين بالتعليم الخصوصي - تعميم المدارس الجماعية وضمان شروط نجاحها - دعم التراكم الحاصل في مجال التخطيط التربوي - إضفاء الطابع الوطني على الامتحانات الجهوية لضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ 	<p>كيف يمكن للوزارة تطبيق وتنزيل قانون الإلزامية على أرض الواقع؟</p>	<p>2- الحياة المدرسية والجامعية :</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحياة المدرسية - تسمية الأسلاك والمستويات التعليمية وتعدد الكتب المدرسية أدى إلى ارتباك في المنظومة - المذكرة رقم 60 المؤطرة للدخول المدرسي غير مفهومة - التخفيض من نسب الهدر لا ينبغي أن يكون على حساب الجودة - الجمعيات التي تقوم بمهام الدعم التربوي غير مؤطرة - إسناد المواد المتقاربة للأساتذة بدون تكوين يؤثر سلبا على المردودية - تشتت أنظمة التعليم الأولي - غياب تقييم لتجربة وحصيلة الأقسام المدمجة - اشتغال أساتذة التعليم العمومي بالمؤسسات الخصوصية ينعكس سلبا على مردودية المدرسة العمومية - غياب مختبرات بمؤسسات التعليم الخصوصي - استفحال ظاهرة الغش - عدم تفعيل الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية لضمان الأمن بالمؤسسات التعليمية - إثارة ردود فعل الناجمة عن نتائج الامتحان الجهوي بأكاديمية جهة الرباط سلا زمور زعير

اقتراحات	تساؤلات	القضايا المطروحة
<ul style="list-style-type: none"> - اقتراح مراجعة المنح الجامعية على ضوء تقليص سنوات الدراسة في النظام الجديد - الدفع بتعميم التعليم العالي الخاص في المدن المغربية - تشجيع الجامعات المنفتحة على الخصوصيات الجهوية والمحلية - اعتماد معيار الكفاءة في انتقاء العمداء والمسؤولين بالجامعات - إعادة تدبير ملف الالتحاق بالزوج بشكل يضمن تفادي التفكك الأسري - اعتماد مقاربة مندمجة في تدبير ملف الحركة الانتقالية - إصدار مقرر لتقنين ساعات عمل المدرسين - الإسراع بإصدار مرسوم تعويضات الإدارة التربوية - التأكيد على ضرورة تجاوز التدبير الممرکز للموارد البشرية - ضرورة وضع مخطط لهيكله التكوين وتفعيله - اختيار الفترات الملائمة للتكوينات لضمان المزيد من الفعالية - تحيين وتجديد البرامج المعمول بها في مراكز التكوين - الدعوة إلى إعادة فتح مركز تكوين المفتشين 	<ul style="list-style-type: none"> - أين وصل ملف إلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعة؟ 	<ul style="list-style-type: none"> • التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي - هزالة قيمة المنح الجامعية - ضعف الميزانية المرصودة للبحث العلمي - تمركز التعليم العالي الخصوصي في بعض المدن - غموض في آفاق المدرسة العليا للهندسة المعمارية بالدار البيضاء - صعوبة تحقيق برنامج 10 ألف مهندس و3300 طبيب في ظل الوضعية الراهنة 3 - الموارد البشرية : - نتائج الحركة الانتقالية مخيبة للأمل خاصة في الجانب المتعلق بالالتحاق بالزوج - ملف الأساتذة المتطوعين ومطالبتهم بالإدماج في الأسلاك التعليمية - توظيف حاملي الشهادات العليا بدون تكوين له انعكاسات سلبية على الجودة - في مجال التكوين : عدم ملاءمة التوقيت المخصص لتكوين المديرين - التأخر في الإعلان عن نتائج الامتحانات المهنية

تعقيب السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

بعد الاستماع إلى المداخلات ووجهات نظر السيدات والسادة النواب، أكد السيد الوزير على أهمية النقاش وجدية الآراء التي اعتبرها قراءة دقيقة ومتأنية لمشروع البرنامج الاستعجالي، مشيراً إلى أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد حسم الاختيارات الكبرى لمنظومتنا . لكن بعد مرور 8 سنوات من تطبيقه وأجراً مقتضياته، كان لابد من القيام بجملة من التدابير الاستدراكية لإعطاء نفس جديد للإصلاح وتوفير الشروط للنهوض بالمدرسة المغربية.

إلى ذلك، أوضح السيد الوزير أن طموح البرنامج الاستعجالي يروم بالأساس وضع أسس مدرسة مغربية تشكل فضاء رحباً لطرح أسئلة المردودية الداخلية للمنظومة، مشيراً في ذات السياق إلى أن وضعية المدرسة في الوسط القروي تسائلنا جميعاً كمغاربة وكفاعلين، وعلينا أن نوفر لأنفسنا الشروط لتأهيل مؤسساتنا التعليمية، وفي مرحلة أخرى أن نفكر جميعاً في تحديات مدرسة الألفية الثالثة.

توضيحات حول أسئلة السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة

توضيحات حول أهم القضايا الواردة في تساؤلات السيدات والسادة النواب

يتضمن الجزء الأخير من هذه الوثيقة أجوبة على أهم التساؤلات التي تمحورت أساسا حول البرنامج الاستعجالي :

1. موقع برامج الأحزاب السياسية في البرنامج الاستعجالي

إن البرنامج الاستعجالي يبتغي إعطاء نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين أخذا بعين الاعتبار التشخيصات والأولويات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للتعليم. وكما هو معروف، فإن اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، التي أجمعت على مقتضيات الإصلاح، كانت تتكون من مختلف الحساسيات والفعاليات الوطنية، بما فيها الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية ...

كما أن الوزارة وهي تضع مختلف المشاريع التي يتضمنها البرنامج الاستعجالي استحضرت الآراء التي يعبر عنها مختلف الشركاء والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، خاصة وأن هؤلاء الفاعلين يرون في إصلاح التربية والتكوين مفتاحا رئيسيا لتقدم البلاد نحو مجتمع مزدهر حدائي وديمقراطي، ويؤكدون على أهمية تخفيض معدل الأمية وتعميم التعليم وتوفير تكافؤ الفرص وتخفيض معدل الانقطاع عن الدراسة والعناية بظروف عمل أسرة التعليم وتحسين كفاءاتهم العلمية والبيداغوجية، وهي غايات يؤكد عليها البرنامج الاستعجالي بدون استثناء، كما أن الوزارة عبرت باللموس دائما عن استعدادها للمساهمة في جميع اللقاءات التي تنظمها الأحزاب السياسية حول التربية والتكوين وأخذ توصياتها واقتراحاتها بعين الاعتبار.

2. هل الأمر يتعلق ببرنامج استعجالي أم بميثاق وطني جديد للتربية والتكوين؟

لا يروم البرنامج الاستعجالي مراجعة الاختيارات الاستراتيجية الواردة في الميثاق الوطني، التي أجمعت عليها كل مكونات الشعب المغربي، بل يعمل على إعطاء نفس جديد للإصلاح وإعادة ترتيب الأولويات من جهة، وتسريع وتيرة التنفيذ من جهة ثانية.

وتجدر الإشارة إلى أن أولويات البرنامج الاستعجالي هي نفس الأولويات التي حددها المجلس الأعلى للتعليم في تقريره السنوي لسنة 2008، والتي تنسجم تمام الانسجام مع المقترحات الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وتمثل مجالات التدخل ذات الأولوية في البرنامج الاستعجالي في التحقيق الفعلي لإلزامية التمدريس إلى غاية 15 سنة، وحفز المبادرة والتفوق في المؤسسة الثانوية والجامعة، ومواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية وإيجاد الحلول الناجعة لها من أجل إنجاح الإصلاح.

3. الضمانات السياسية لتنفيذ المخطط الاستعجالي :

لا شك أن التوجيهات السامية لجلالة الملك تشكل أول الضمانات لتنفيذ المخطط الاستعجالي وتحقيق مراميه. وقد تمثلت هذه الإرادة الملكية في العديد من خطبه التي أبرز فيها المكانة التي يحتلها التعليم ضمن أولويات بلادنا، حيث يأتي مباشرة بعد قضية وحدتنا الترابية. ويؤكد هذه الإرادة المولوية السامية حرص جلالته، كما جاء في خطاب العرش الأخير، "... على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص...".

وتمثل المبادرة الملكية الخاصة بتوزيع مليون محفظة، بمناسبة الدخول المدرسي الحالي، تأكيدا آخر على العناية التي يوليها صاحب الجلالة للتربية والتكوين.

و من الضمانات السياسية أيضا لتنفيذ المخطط الاستعجالي، انكباب الحكومة على توفير كل الوسائل الكفيلة بأجراً المشاريع التي يتضمنها هذا المخطط بما فيها الإمكانيات المالية الضرورية. ولا شك أن علاقة التشاور والتشارك التي تقيمها الوزارة مع مختلف الشركاء الاجتماعيين بخصوص البرنامج الاستعجالي تشكل بدورها عاملا أساسيا في تمكين هذا البرنامج من النجاح وتحقيق مختلف الأهداف التي ينشدها.

4. هل البرنامج الاستعجالي 2012-2009 قادر على تجاوز اختلالات المنظومة؟

إن صدور التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم، شكل مناسبة للوقوف على الإشكالات الراهنة لمنظومة التربية والتكوين من خلال وضع تشخيص دقيق وواضح، يتوخى الموضوعية والنزاهة العلمية في رصد الإنجازات التي أحرزتها هذه الأخيرة والتعثرات التي ما تزال تعترضها، وهو بذلك يعد إطارا مرجعيا يعطي نظرة أفقية وتركيبية وتحليلية تمكن من الوقوف على مكامن الخلل والنواقص، مع إبراز مداخل التغيير الممكنة واقتراح بعض أولويات الإصلاح والشروط الملائمة لتحقيقها.

هكذا، كانت تشخيصات وتوصيات تقرير المجلس الأعلى للتعليم أحد المنطلقات التي اعتمدها الوزارة في وضع هذا البرنامج الرامي إلى تسريع وتيرة الإصلاح، واستدراك ما لم يتم إنجازه من أورايش، باعتماد مقاربة نسقية ومندمجة، تتبنى نهج الاستشارة والإشراك والتجريب القبلي والتحكم في آليات الإشراف والتمويل والتتبع والتقويم، وذلك تماشيا مع الاختيارات الإستراتيجية للمنظومة التربوية التي حددتها مرجعية الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وما يبعث على التفاؤل بقدرة البرنامج الاستعجالي على تجاوز اختلالات المنظومة، هو تبني منهجية جديدة، تعتمد خمسة مكونات أساسية وهي:

- ✓ تحديد برنامج طموح مضبوط في أدق تفاصيله : مجالات التدخل، المشاريع، مخططات العمل، الجدولة الزمنية، الموارد التي يتعين تعبئتها ...؛
- ✓ اعتماد رؤية تشاركية تتيح إشراك كل الفاعلين الأساسيين، داخل منظومة التربية والتكوين، في بلورة البرنامج الاستعجالي؛
- ✓ الانخراط القوي للفاعلين في الميدان لضمان تطبيق الإجراءات المحددة بصورة تعتمد مبدأ "القرب"، بغاية إعطائها بعدا عمليا وملموسا؛
- ✓ وضع عدة للتتبع عن قرب تسمح بالتحكم الكامل في عملية تطبيق المخطط الاستعجالي؛
- ✓ وضع أرضية لتدبير التغيير والتواصل من شأنها ضمان انخراط الجميع، وكذا بت روح التغيير في كل مستويات المنظومة.

5. الوكالة الوطنية للتقويم والتوجيه

نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في الدعامة السادسة المادة 103 على إحداث وكالة وطنية للتقويم والتوجيه. ومن بين المهام التي حددها الميثاق لهذه الوكالة، الاضطلاع بمهام إصدار تقرير سنوي حول حالة منظومة التربية والتكوين، فضلاً عن القيام بالبحث التنموي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية المطبقة على التربية وطرق الامتحان والتوجيه التربوي والمهني، كما حدد الميثاق لهذه الوكالة مجموعة من المهام في مجال التقويم والامتحانات أهمها تنظيم الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا.

وقد عرف إحداث الوكالة المذكورة تأخراً نظراً لمجموعة من الاعتبارات القانونية والتقنية والتنظيمية نذكر من بينها، تعدد القطاعات المعنية مقابل ضرورات تكييف المهام الموكولة للوكالة مع مهام البنيات القطاعية المكلفة بالتقويم سواء بقطاع التعليم العالي أو بقطاع التربية الوطنية. بموازاة مع ذلك، واعتباراً لمتطلبات سير الإنجاز بالنسبة لمجموعة من الأوراش خصوصاً منها الورش المتعلق بإرساء النظام الجديد للامتحانات، تم على مستوى قطاع التعليم المدرسي إحداث بنية جديدة (المركز الوطني للامتحانات) أوكلت إليها مهمة الاضطلاع بالمهام الموكولة أصلاً للوكالة الوطنية للتقويم والمتعلقة بتنظيم الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا، ووضع معايير وطنية للامتحانات الإشهادية والمهنية وإنشاء بنوك للأسئلة.

ومع إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم بموجب الظهير الشريف رقم 1.05.152 بتاريخ 11 محرم 1427 الموافق ل 10 فبراير 2005، تم إحداث الهيئة الوطنية للتقويم كهيئة علمية تابعة للمجلس والتي عهد إليها بمهام القيام بتقويمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية لمنظومة التربية والتكوين، مع تقدير نجاعتها البيداغوجية والمالية بالنظر إلى الأهداف المرسومة لها، وذلك بالاستناد إلى المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن. ولهذه الغاية، تقوم الهيئة الوطنية للتقويم بما يلي :

- إنجاز تقديرات إجمالية للمؤهلات والمعارف والكفايات المكتسبة من قبل المتعلمين خلال أسلاك التكوين وكذا كفايات مراقبتها؛

- تقويم المزايا التي تعود بالنفع على الأمة من منظومة التربية والتكوين، بالنظر إلى الجهود المالي المبذول لفائدتها، وبالنظر إلى متطلبات نجاعة وفعالية الإنفاق في ميدان التربية والتكوين؛

- تقدير تطور المردودية الداخلية والخارجية لمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودة الخدمات المقدمة للتلاميذ والطلبة؛

- تطوير كل أدوات التقويم التي تسهم في تمكينها من الأداء الأمثل لوظائفها، وتدعيم البحث العلمي في هذا الميدان؛

- إعداد التقرير السنوي حول حالة المنظومة للتربية والتكوين وآفاقها، وإحالته على مكتب المجلس الذي يعرضه على الجلسة العامة.

أما في مجال التوجيه، فإن المشروع الحادي والعشرون من البرنامج الاستعجالي ينص على إحداث هيئة وطنية للإعلام والتوجيه تمكن كل التلاميذ من وسائل للتوجيه نحو تكوين يتماشى مع ميولاتهم، وتعطي إمكانيات مستقبلية جيدة للانفتاح على منافذ سوق الشغل.

6. هل الوزارة قادرة في الوضع الراهن على توفير 32 مليار درهم إضافية لتنفيذ البرنامج الاستعجالي؟

في البداية وجب التذكير أن مبلغ 32 مليار، هو المبلغ المرصود للبرنامج الاستعجالي لمدة أربع سنوات (2009 - 2012) في قطاعي وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

بالنسبة لقطاع التعليم المدرسي، يتمثل المبلغ الإضافي بالنسبة لنفس المدة في حوالي 26 مليار درهم. ويعتبر هذا المبلغ الحد الأدنى لإنجاز البرنامج الاستعجالي. واقتناعا من الحكومة بأهمية البرنامج ووعيا منها بالظرفية التي تجتازها المنظومة التربوية، فقد عمدت في إطار مشروع ميزانية 2009 إلى تخصيص أكثر من 5 ملايين درهم إضافية إلى الميزانية المخصصة للقطاع سنويا، كما أن الوزارة لن تدخر جهدا لتعبئة موارد مالية أخرى عبر مختلف الشراكات سواء الموقعة حديثا بين يدي صاحب الجلالة بمناسبة تقديم البرنامج الاستعجالي لجلالته يوم 11 شتنبر 2008 لتفعيل البرنامج الاستعجالي أو تلك التي ستعمل الوزارة على إبرامها مع مختلف الشركاء المحليين أو الدوليين.

7. ما هي الضمانات الكفيلة بتفعيل المقاربة التشاركية؟

في البداية لا بد من التأكيد على أن البرنامج الاستعجالي قد اعتبر أن من وسائل النجاح في تحقيق أهدافه ومراميه التعبئة والتواصل حول المدرسة، وذلك بغاية تحقيق تعبئة فعلية لمجموع مكونات المجتمع حول قضية التربية والتكوين.

فبالإضافة إلى وضع استراتيجية وطنية للتواصل الداخلي والخارجي، أكد البرنامج على عقد شراكات انتقائية وفعالة مع أربعة شركاء أساسيين باعتبارهم فاعلين حاسمين في الإصلاح.

ويتعلق الأمر بالجماعات المحلية والفاعلين المؤسساتيين، وممثلي عالم الاقتصاد والأعمال وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ.

وفي هذا الإطار تدخل الاتفاقيات التسع التي وقعتها وزارة التربية الوطنية، خلال حفل تقديم البرنامج الاستعجالي لجلالة الملك، مع عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية. وهي اتفاقات عبرت، باللموس، عن مدى التعبئة الجماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين للمساهمة إلى جانب الوزارة، في إعادة الاعتبار إلى المدرسة العمومية وترسيخ الثقة فيها.

وقد أبرمت الاتفاقية الأولى بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الداخلية بهدف تحديد إطار عام للشراكة بين الوزارتين يروم وضع برامج وآليات للتنسيق وعمليات متكاملة تخدم مصلحة المدرسة العمومية.

وتهدف اتفاقية الشراكة الثانية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الشبيبة والرياضة إلى وضع إطار عام للشراكة والتعاون بين الوزارتين للارتقاء بالرياضة على المستوى الوطني، وذلك من خلال تنمية الممارسة الرياضية بالمؤسسات التعليمية مع التوظيف المشترك لإمكانياتهما البشرية والمادية والتنظيمية المتوفرة لديهما لتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية محليا وجهويا ووطنيا.

وتروم اتفاقية الشراكة الثالثة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الثقافة وضع إطار عام للتعاون والشراكة بين الوزارتين في مجال التكوين المستمر والتربية الفنية والكتاب والمكتبات والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والتراث الوطني مع التوظيف المشترك لإمكانياتهما البشرية والمادية والتنظيمية قصد توسيع قاعدة المستفيدين من البرامج الثقافية والتربوية.

أما الاتفاقية الرابعة، التي تم توقيعها مع كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، فتهدف إلى تحديد إطار للتعاون بين الطرفين في مجالات التأهيل البيئي للمؤسسات التعليمية والتربية البيئية والتنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير الماء الصالح للشرب وخاصة بالوسط القروي وبناء المرافق الصحية وإرساء نظام الصرف الصحي وغرس نباتات وتزيين الواجهات والفضاءات داخل المؤسسات التعليمية علاوة على وضع برامج بيداغوجية تدمج التربية البيئية ضمن المناهج التعليمية وتعزيز اساليب التدبير البيئي للفضاء المدرسي وتنظيم دورات تكوينية للأطر التربوية في مجال التوعية البيئية.

وتهم الاتفاقية الخامسة المبرمة بين الوزارة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على البيئة الغابوية الطبيعية، وذلك من خلال تهييء المجال الطبيعي للفضاء المدرسي ومحيطه وتنظيم الأنشطة والبرامج والمناهج البيئية الموجهة للتلميذات والتلاميذ والتوعية والتحسيس في المجال البيئي والطبيعي فضلا عن التكوين في مجال البيئة.

وتقضي اتفاقية الشراكة السادسة المبرمة بين الوزارة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب بربط وإيصال شبكات الماء الصالح للشرب إلى المؤسسات التعليمية وخاصة المتواجدة بالمناطق النائية والعالم القروي وإدراج اقتصاد الماء وتوازن النظام الإيكولوجي ومخاطر التلوث ضمن المناهج التعليمية والأنشطة السوسيو- تربوية ، وكذا تنظيم حملات تحسيسية وبرامج تكوينية داخل المؤسسات التعليمية.

أما الاتفاقية السابعة المبرمة بين الوزارة والمكتب الوطني للكهرباء فتهم تعميم الولوج إلى الكهرباء بالنسبة للمؤسسات التعليمية وتعميم استخدام المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض بهذه المؤسسات فضلا عن التكوين في مجال مهن الكهرباء وصيانة المعدات وتبادل الخبرات في هذا المجال ووضع خطط عمل من أجل التواصل مع التلاميذ وتحسيسهم بترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

وتهدف الاتفاقية الثامنة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل إلى مصاحبة برنامج " جيني " في مجال التكوين ودعم قدرات مكوني مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والتوظيف المشترك للموارد في مجالي الإعلام والتوجيه وصيانة وتأهيل التجهيزات والمؤسسات.

أما اتفاقية الشراكة التاسعة المبرمة بين الوزارة والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات فتتعلق بتعميم استعمال تقنيات الإعلام والتواصل في منظومة التربية والتكوين.

8. أين وصل مشروع إلحاق المدارس العليا للأساتذة بالجامعة؟

إن نقل المدارس العليا للأساتذة التابعة لقطاع التربية الوطنية إلى الجامعات يندرج في إطار تفعيل الاتفاق المبرم بين الحكومة والنقابة الوطنية للتعليم العالي بموجب الحوار الاجتماعي لسنة 2007، وكذا بهدف إجراء مقتضات الميثاق الوطني للتربية والتكوين المتعلقة بربط مؤسسات إعداد أطر التربية والتكوين بالجامعات.

إن مشروع القانون المقترح، والذي تمت صياغته من لدن قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي قد أحيل من لدن الأمين العام للحكومة على مصالح وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 6 يونيو 2008 قصد التأشير عليه، وذلك في أفق عرضه على مسطرة المصادقة والنشر الجاري بها العمل في هذا الصدد.

